بالمسمي المعني اللغوي لا الاصطلاحي السابق والا فالمعتبر بالمعني واستعلم فان قلت
معلوم ان المجاز من قبيل الكلي اذ لا يتجوز الا في اسما الاجناس وحينئذ لا حاجة الي القتساد
المجاز بل يعتبر المسمي الحقيقي والمجاز داخل في احد قسميه غير خارج قلت علمنا ان
المجاز موضوع للمعني الكلي وضعه الاول وكلامنا الان في الوضع الثاني بازا معني كلي او جزئي
والتقسيم المذكور لا يفهم منه الا انه كلي باعتبار معناه الحقيقي علي ان قصر التجوز علي اسما الاجناس
منقوض بجواز التجوز في العلم اذا تضمن وصفا خاصا نحو رايت اليوم حاتما تريد رجلا جوادا كحاتم
قوله اللفظ المفرد الخ اللفظ جنس والمفرد فصل يخرج المركب والذي لا يمنع تصور معناه الخ
فصل يخرج الجزئي قوله لا يمنع تعقل مدلوله الخ اعلم ان كلا من الكلي والجزئي معناه واحد
كما تري في التقسيم الا ان الاول لما كان موضوعا لحقيقة عقلية علي الاطلاق والحقائق من حيث هي
تقبل ان توجد في افراد متعددة بل لا تحقق لها في الخارج الا بذلك كان معناه قابلا للشركة ولما كان
معني الثاني متشخصا لم يقبل الشركة من حيث هو كذلك وليس معني قبول الشركة في الكلي ان يكون
معناه قابلا للتعدد في نفسه فان الحقيقة واحدة لا تعدد فيها ولا انقسام ولكن توجد في افراده
متعددة كما ذكرنا قوله من مثل العلم والبياض الخ يعني الذي يحمل حمل اشتقاق فان الحمل
مشترك بين حمل المواطاة وحمل الاشتقاق بخلاف الصدق فانه خاص بحمل المواطاة كما قال المص
قلت وهذا ان كان اصطلاحا منهم فذاك واما بالنظر الي المعني فلا يوجد فرق
بين الحمل والصدق في ان يختص احدهما بشي دون الاخر وكثير من الناس يعبرون بلفظ الشركة في حد الكلي
فيقولون هو ما يقبل الشركة فاورد عليهم ان نحو زيد من الجزئيات يقبل ايضا الشركة في مدلوله
بالابوة ان كان ابا وبالبنوة ان كان ابنا وبالملك ان كان مملوكا الي غير ذلك فلذلك فر بعضهم
الي التعبير بالحمل فاورد عليه حمل الاشتقاق المذكور وبعضهم فر الي التعبير بالصدق فسلم من هذا
كله قلت والاعتراض علي لفظ الشركة بما سبق ناشي عن عدم معرفة المقصود
بها هاهنا اذ المقصود بها هاهنا والله اعلم ان يكون ذلك المدلول بحيث يحصل في افراد متعددة
كحصول مدلول الانسان في زيد وعمرو وخالد ونحوها ولا شك ان مدلول زيد ليس كامل
في الملكية ولا في الابوة والبنوة وغيرها بل هي عوارض واوصاف تعرض له فلا شركة فيه بحسبها
والله اعلم قوله فلا يقال مالك ابن انس علم الخ يعني بالنظر الي الحقيقة واما عند قصد
المبالغة فلا مانع من ان يقال مالك علم والشافعي علم ونحوهما ويكون بهذا كليا والله اعلم
قوله بالنسبة الي الذوات التي وجد فيها البياض الخ يعني بالنسبة اليها من حيث انها
ذوات لا من حيث كونها متصفة بذلك الوصف فالجسم المتصف بالبياض مثلا ليس كليا من حيث
انه جسم ذو بياض اذ حمله عليه حمل اشتقاق لا مواطاة بل البياض في نفسه كلي وكذا الجسم
في نفسه واما الجسم من حيث انه ابيض فهو ايضا كلي لان الابيض يحمل علي افراده حمل مواطاة
وحكي المص في شرح ايساغوجي ان صاحب المعتبر خالف في ان الابيض يحمل حمل مواطاة قلت
ومثله يظهر من كلام ابن التلمساني فانه قال في شرح المعالم الحمل علي قسمين حمل اشتقاق
وهو الخارج كقولنا الانسان عالم وحمل مواطاة وهو حمل اجزاء الشي عليه كقولنا الانسان
جوهر الانسان جسم الانسان حيوان الانسان ناطق وكل هذا الحمل ليس زايدا علي ماهيته

الانسان

الانسان انتهي قوله وجودا ولا امكانا ولا كثرة ولا قلة الخ يشير بهذا الكلام الي اقسام الكلي
وتوهم عليه ان يقول ولا تناهيا ولا عدمه ليستوفي جميع الاقسام الستة وكان ينبغي ان يقول ولا كثرة
ولا وحدة المراد لا كثرة ولا عدمها ليكون اصرح بالمقصود اذ القلة ربما تطلق علي وجود فردين مثلا
في الخارج بالقياس الي وجود عشرة ونحوها والمراد من التقسيم ان الموجود اما ان لا يوجد منه
الا فرد واحد او يوجد اكثر من واحد لان الموجود منه اكثر من واحد اما ان يكون قليلا او كثيرا بل اما
ان يكون متناهيا او لا وحكي ان الاقدمين قسموا الكلي الي ثلاثة اقسام الاول ما لم يوجد منه شي
كبحر من زيبق والشريك الثاني ما وجد منه فرد واحد كالشمس الثالث ما وجدت منه افراد
كالانسان والكوكب ثم قسم المتاخرون كل قسم منها الي قسمين فصارت ستة كما مثلها المص قوله
كبحر من زيبق الزيبق لفظ معرب يستعمل بالياء وزن درهم وعلي وزن زبرج وبهمزة وبجوز تخفيفه
كثيره قال بعضهم والتمثيل بهذا يعني بحر من كذا او الجمع بين كذا لا يحسن لانه مركب والكلام في المفرد
قلت وفيه نظر لان هذا من قبيل المفرد المقيد لا من قبيل المركب اذ المقصود هو البحر
فقط بقيد ان يكون من كذا لا البحرية والزيبقية معا حتي يكون مركبا قوله كالزمان والحركة الخ
هذا المثال انما يتصور عند اهل الحق علي اعتبار ما سيوجد من الافراد الكثيرة التي تتسلسل في المستقبل
كنعيم الجنة وانفاسها واما عند التحقيق والنظر الي ما حصل في الوجود فقط فليس هذا القسم
بموجود لان كل ما حصل في الوجود متناه عندنا الا علي مذهب ابي سهل الصعلوكي في اثبات علوم
لا نهاية لها قديمة قوله الكلي الذي استوي الخ كان الكلي نعت لمحذوف اي اللفظ الكلي الخ
فاللفظ جنس والكلي فصل يخرج به العلم والذي استوي في افراده الخ فصل يخرج به المشكك
وقوله ولم يتفاوت فيها بقوة ولا ضعف كانه عطف تفسير علي استوي وذكره ليتعلق به قوله
بقوة ولا ضعف قوله وما يقع بين افراده من التفاوت الخ كانه جواب عن سؤال
يرد بان يقال كان المشكك هو ما تفاوتت افراده كذلك تجد الذي جعلتموه متواطيا كالانسان
تفاوتت افراده بالقوة والضعف والغلظ والرقة والحسن والقبح والعلم والجهل والذكاء والبلادة
الي غير ذلك فلم لا يسمي مشككا ايضا والا فما الفرق اجاب المص بان التفاوت الذي في المشكك
تفاوت في مفهومه وطبيعته وما ذكر في الانسان مثلا من التفاوت ليس هو في طبيعته وانما هو
امر خارجي اذ حقيقته الحيوان الناطق ولا تفاوت فيها وسيرد عليك شي من هذا ان شا الله تعالي
قوله المشكك هو الكلي الخ هو علي نمط ما تقدم والذي اختلف فصل خرج المتواطي

تنبيهات الاول

قدم المص تعريف الكلي علي الجزئي
لان قيوده وجودية وقيود الجزئي عدمية وذلك لان الكلي هو الذي لا يمنع والمنع يتضمن النفي
ونفي النفي اثبات فصار معني لا يمنع يمكن والجزئي هو الذي يمنع ومعناه لا يمكن علي ما تقرر
وهكذا علل ابن مرزوق في كلام الجمل قلت وفيه نظر لان قولهم لا يمنع لا تعرف
الا بعد معرفة معناه لم يخصصوه ببعض المعاني دون بعض بل معناه ان كل معقول ينبغي ان لا
نسلمه حتي نثبته ونتعقله فاذا المنع نفسه من جملة المعقولات فينبغي ان لا يسلب حتي يتعقل
باثباته ولا شك ان الذي ثبت فيه ذلك هو المنع الجزئي فهو ذو الملكة والذي سلب فيه هو
الكلي فهو ذو العدم واما ما يدل عليه نفي الامتناع من الامكان فامر اخر لا حاجة الي اعتباره

Copyright © King Saud University